

Distr.: General
6 March 2012

Original: Arabic

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة عشرة
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعنى بالاستعراض الدوري
الشامل*

الجمهورية العربية السورية

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن الاستنتاجات و/أو
النوصيات، والالتزامات الطوعية والردود التي قدمتها

لم يُوْفَى بـ[هذا](#) المطلب.

*

تعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على التزامها بتعهداتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والتزامها بآلية المراجعة الدورية الشاملة. فقد عرضت سوريا بتاريخ 2011/10/2 لواقع أوضاع حقوق الإنسان فيها بشفافية وصراحة كاملة، ورحبـت بالمداخلات والتوصيات الموضوعية التي فُهـمت لها بسبب رغبتـها الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال حقوق الإنسان والاستفادة من التوصيات الموضوعية منها في الرقي بحقوق الإنسان في سوريا، محفـزاً في هذا التوقيت الذي تـعمل فيه سوريا على بناء دولة متـجدة يتمـتع فيها الجميع بأعلى معايـر حقوق الإنسان ، رغم الصعوبـات الكـبيرة التي تـعرضـها هذا الجـهد، والـتي لم تـعد تـقـيـ على أحد.

للأسـف رفضـت بعض الدول التي شـارـكت في الحوار التـفاعـلي يوم 2011/10/2 وهي تـدعـي سعيـها لجعلـ سوريا تـلتـزم بـحقـوقـ الإنسانـ، رـفضـتـ هذهـ الدولـ الـالتـزـامـ هيـ نفسـهاـ بـمـبـادـىـ المـراجـعـةـ الدـورـيـةـ الشـامـلـةـ الـوارـدـةـ فيـ المـادـ ٣ـ منـ قـرـارـ مجلسـ حقوقـ الإنسانـ ١ـ ،ـ الـذـيـ اـشـترـطـ أنـ تـقـومـ عمـلـيـةـ المـراجـعـةـ عـلـىـ أـسـاسـ التـعـاـونـ وـأـنـ تـتـمـ بـشـكـلـ مـوـضـوـعـيـ شـفـافـ وـغـيرـ اـنـقـائـيـ وـلـاـ يـسـعـيـ لـلـمـواجهـةـ معـ الـدـولـ الـمـعـنـيـةـ .ـ

وكـعادـتهاـ فيـ التعـالـمـ عـلـىـ أـنـهـاـ وـصـيـةـ عـلـىـ قـضـاـيـاـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ وـفـوـقـ تـتـفـيـذـهاـ،ـ منـعـتـ هـذـهـ الـآلـيـةـ منـ أـنـ تـكـوـنـ مـنـبـرـ لـتـبـادـلـ الـآـرـاءـ لـلـخـرـوجـ بـتـنـائـجـ مـثـمـرـةـ لـصـالـحـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ فـيـ سـورـيـةـ،ـ وـفـضـلـتـ أـنـ تـتـبـعـ طـرـيقـهاـ الـمـعـتـادـ فـيـ بـثـ السـمـومـ وـتـوـتـيرـ كـلـ تـجـمـعـ دـولـيـ يـعـمـلـ لـتـقـدـمـ بـالـجـنـسـ الـبـشـرـيـ وـتـلـوـيـ هـذـهـ الـمـنـابـرـ لـتـخـدـمـ أـجـنـادـهاـ فـيـ الـهـيمـنـةـ عـلـىـ الـعـالـمـ وـتـحـوـيلـهـ إـلـىـ حـدـيـقـةـ خـلـفـيـةـ لـهـاـ تـرـتـكـبـ فـيـهـاـ مـاـ تـشـاءـ مـنـ اـنـتـهـاـكـاتـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ،ـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ السـكـانـ الـأـصـلـيـينـ فـيـ بـلـادـهـاـ،ـ فـيـماـ

تـقـيـ الخـطبـ وـتـشـمـئـزـ وـثـوـعـ مـنـ أـفـعـالـ كـانـتـ هـيـ مـنـ أـولـىـ مـمـارـسيـهاـ وـالـدـاعـمـيـنـ لـهـاـ فـيـ دـولـ أـخـرـىـ.ـ إـنـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ بـالـنـسـبـةـ لـهـذـهـ دـولـ لـيـسـ سـوـىـ أـدـأـةـ مـنـ أـدـوـاتـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ شـأنـهاـ شـانـ عـمـلـيـاتـ التـجـسـسـ وـالـتـصـفيـاتـ وـالـحـرـوبـ الـعـسـكـرـيـةـ .ـ

لـقدـ رـفـضـتـ الـجـمـهـورـيـةـ الـعـرـبـيـةـ السـورـيـةـ كـلـ مـاـ جـاءـ مـنـ تـوـصـيـاتـ مـنـ تـلـكـ الـدـولـ ضـمـنـ الـمـراجـعـةـ الدـورـيـةـ الشـامـلـةـ لـأـنـ هـدـفـ تـلـكـ الـدـولـ لـمـ يـكـنـ الـتـعـاـونـ لـتـعزـيزـ وـحـمـاـيـةـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ بلـ كـانـتـ صـيـاغـاتـهاـ تـعـمـلـ عـلـىـ تـوـجـيهـ الـاـتـهـامـاتـ وـالـإـدانـةـ لـسـورـيـةـ وـالـخـرـوجـ بـشـكـلـ سـافـرـ عـنـ مـبـادـىـ عـمـلـيـةـ الـمـراجـعـةـ الدـورـيـةـ الشـامـلـةـ وـعـنـ مـبـادـىـ مـيـثـاقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ،ـ وـتـعـتـرـ تـلـاـ سـلـلـاـ فـيـ الشـؤـونـ الدـاخـلـيـةـ لـدـولـةـ مـسـتـقـلـةـ ذاتـ سـيـادـةـ وـلـيـسـ وـاحـدـةـ مـنـ جـمـهـورـيـاتـ الـمـوزـ

والمشيخات التي تحركها كما تشاء وتتنسّر على انتهاكاتها لحقوق الإنسان، كما تتنسّر على انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في فلسطين والجولان السوري المحتل. فلم نسمع هذه الدول تصرخ أو حتى ترفض ممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وإنما راحت تبحث لها عن الأعذار. وفي هذا الإطار كنا نتوقع أن يتم الالتزام بقواعد عمل آلية المراجعة، فيتم إدراج كل نقاط النظام التي صدرت في التقرير النهائي للجتماع، وعدم اختيار بعض منها لوضعه، وإهمال البعض الآخر، ونأمل أن يشمل التقرير النهائي **لائحة** لهذه التغيرة.

رحبت سوريا باللاحظات والتوصيات البناءة التي تقدمت بها دول أخرى تحدثت من منطلق الحريص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان ، وقد بدأت بالفعل بالتحرك لتنفيذ هذه التوصيات رغم الصعوبات الجمة التي تواجه هذه الجهود في ظل استمرار إجرام المجموعات المسلحة.

في عرض الجمهورية العربية السورية أمام الفريق العامل المعنى بالمراجعة الدورية الشاملة بتاريخ 2011/10/7 ، قدمت سوريا **هؤلؤاً** لواقع الحال في البلاد منذ بداية الأزمة وتطوراتها. لقد مضى ما يزيد عن أربعة أشهر منذ ذلك الوقت، عانت خلالها بعض مناطق سوريا **ظللاً إجرامية إرهابية**، على يد العصابات المسلحة، لم يشهدها تاريخ سوريا، فنُكِت دماء مواطنين أبرياء، ولُنُكِت الحرمات، ودُرُوت الممتلكات، وفُلُلت الطرقات، وشُوُرت العائلات، في انتهاك صارخ لكل القوانين والشرائع وحقوق الإنسان، ولم تتوفر حتى الأطفال الذين تقل أعمارهم

عن العامين في بعض الأحيان من قبل قنوات فضائية تشارك في حرب تحريرية وإعلامية مضللة ووحشية ضد سوريا ، ولم تتوفر المسئين من تجاوز عمر أحد **٩٤** عاماً على مرأى ومسمع من العالم فيما لا يزال البعض **يُبَيِّئُ جرائم القتل وراء مقوله "الحرك السلمي"** من أجل حماية هؤلاء من المساءلة القانونية والمحاسبة .

ورغم ذلك تستمر الرغبة في الحياة بزخم لدى السوريين متسلكين بأرضهم وحياتهم وقيمهم، واستمرت إرادة الحياة لديهم أقوى من العقوبات والحصار والحملات الإعلامية غير المسبوقة، وتابعوا خطوات الإصلاح التي تقوم بها الدولة بناء على مطالبهم المشروعة، ويستمر العيش المشترك رغم محاولات التطهير الطائفية والتهجير من قبل الإرهابيين والمجموعات المسلحة في مناطق معينة.

لقد عملت المجموعات المسلحة على انتهاك الحق في الحياة ومارست القتل خارج القانون وأقامت معاقل لاحتجاز وتعذيب من يسقط في يدهم من المؤيدين للدولة أو الضحايا الذين يخطفونهم من أجل المال في انتهاك لحق الجميع في عدم التعرض للاختفاء القسري أو حجز الحرية أو التعذيب. وقامت بعمليات ترويع السكان ودفعهم خارج منازلهم في انتهاك للحق في المسكن، وأول أهداف حقوق الإنسان ، ألا وهو التحرر من الخوف والعزوز الذين وردا في مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وعمدت هذه المجموعات إلى إعاقة العملية التعليمية في المدارس من خلال نهب وتخريب وحرق محتوياتها، وإرغام تلاميذها على الناظر تحت تهديد السلاح فيما يشكل لهلاك للحق في التعليم، وإغتصاب لإرادة هؤلاء الأطفال ، وتشكل قتل خارج نطاق القانون. كما تم تعطيل الحياة التعليمية في بعض الجامعات بإدلب وحمص، بل وتعطيل الحياة بشكل كامل نتيجة التواجد المكثف طال المسلمين المدججين بأحدث الأسلحة وإقامة الحواجز والقصف على الأحياء المدنية بقذائف الهاون وقذائف الأرجاع التي جي واستعمال أحدث القنابل والأسلحة الحديثة طالاً والمتطورة.

كان الحق في الغذاء ضحية أخرى لجرائم المجموعات المسلحة حيث قامت بحرق المحاصيل الزراعية ومنع الفلاحين من الوصول إلى أراضيهم، وافتكت أزمة خبز، الغذاء الأساسي للشعب السوري والمدعوم بشكل كبير من الدولة، وألقت به في مكباث النفاية لخلق أزمة

غذائية مفتعلة. وقد كانت من أولى مهام قوات حفظ النظام، توزيع الخبز والمواد الغذائية في المناطق التي يقوم بتخلصها من المجموعات المسلحة والتي كانت تمنع عن السكان الغذاء والماء وتدمير شبكات الكهرباء وموارد الوقود. هذا عدا عن خطف النساء واغتصابهن وقتلهن فيما بعد.

كما قامت هذه المجموعات المسلحة بقطع الطرق وقامت بالتعريض للمسافرين سواء بسياراتهم الخاصة وسرقتهما وقتل سائقيها أو التعريض لوسائل النقل العامة كشركات النقل.

لقد شاهدنا بعض المشككين بصحة الرواية السورية للأحداث وتأكيدها وجود إرهاب ضد شعبها ملهم ومهتم من الخارج، وكان البعض مهتم بالحملات الإعلامية التي خرج إعلاميوها عن ميثاق الشرف المهني، وكان هذا البعض صحيحاً على أن ما يجري هو تحرك سلمي وعلى عدم وجود أدلة على ذلك. هنا نحن اليوم بعد حوالي 5 أشهر نرى الدم السوري يُنهى ظاهر للإرهاب ومخططات الخارج. وتم فرز اطلب السلمي بالإصلاح عن

المسلح المتعطش للدماء والمال. لقد أصبحت الصورة واضحة بما لا يدع ملئاً للشك بأن سوريا تتعرض لحملة إرهابية ذات أبعاد إقليمية ودولية لا علاقة لها بحقوق الإنسان أو الحرية تهدف لزعزعة الدولة السورية، وقد تناول تقرير بعثة الجامعة العربية هذه الحقائق الدامغة حول ممارسات المجموعات المسلحة، ولهذا تم الإجهاز عليها ومنعها من متابعة عملها عندما كشفت الحقائق التي تحدث على أرض الواقع. ومن مظاهر هذه الحملة ضد سوريا ظليلاً هُنّ عدد من السفارات والسفراء الأجانب في الشأن الداخلي، وقادمت قيادات هذه الدول بتحريض وتوجيه قيادات المعارضة لمزيد من التأجيج، فيما تلقت تنظيمات إرهابية خارجية مثل القاعدة لزيادة تعقيد الأحداث.

لقد كان أول ما أكدت عليه سوريا في تقديمها في شهر تشرين الأول المنصرم هو سعيها لحوار بناء، وبما يمنع المراجعة من أن تكون أداة لتسبيس قضايا حقوق الإنسان. وبالفعل استمعت لعدد كبير من المداخلات وقبلت العديد من التوصيات البناءة الهدافة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، وهي تسعى لتنفيذ ما ألزمت نفسها بقبوله من توصيات، ووافتم المجلس بموقفها من باقي التوصيات في اجتماع 2012. أما الآن فتود الجمهورية العربية السورية عرض، وبسرعة، ما تم إنجازه منذ شهر تشرين الأول 2010 حتى الآن.

فقد تم الاستماع للمطالب المقدمة وعملت الدولة على تنفيذ هذه الإصلاحات ، بما في ذلك بعض التوصيات التي ثُفت في إطار عملية المراجعة الدورية الشاملة.

فقد انتهت لجنة مراجعة الدستور من عملها وسلمت السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2012 نسخة عن دستور عصري يحرص على حماية وتعزيز حقوق الإنسان ويتضمن تغييرات جذرية ونذكر منها إلغاء المادة الثامنة من الدستور السابق والتي كانت تنص على أن يكون حزب البعث هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع ، كما تم تحديد ولاية رئيس الجمهورية ونجد لمرة تالية فقط ، بالإضافة لتعديلات عديدة أخرى ، تفسح المجال لتعديدية سياسية وذلاً يهؤ للسلطة ، وتنقذ الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإنسان السوري ، وتعزيز سيادة القانون وتفعيل دور المحكمة الدستورية وحماية التنوع الثقافي للمجتمع السوري وتعزيز مفهوم دولة القانون ، وأنشاء تداول هذه الوثيقة سيكون قد جرى الاستفتاء الشعبي في 26/2/2012 على الدستور الجديد.

كما شهدت سورية في شهر كانون الأول ٢٠١٣ أول انتخابات محلية وفقاً لقانوني الانتخابات والإدارة المحلية الجديدة الذين عرضوا على الفريق العامل المعنى بالمراجعة الدورية الشاملة، وتمت العملية الانتخابية بشفافية وديمقراطية، لم يعكرها سوى محاولات العصابات المسلحة لمنع المواطنين في بعض المناطق السورية من ممارسة حقهم بالترشح أو الانتخاب.

وبالنسبة لتشكيل أحزاب جديدة لنظم الحق في التجمع السلمي وتشكيل نقابات وأحزاب، تم وضع قانون للأحزاب يلبي المعايير الدولية لتشكيل وتنظيم الأحزاب، وعملت لجنة الأحزاب التي تشكلت بموجب قانون الأحزاب الجديد، على دراسة طلبات تشكيل الأحزاب، وقد تم الإعلان عن قبول تشكيل ستة أحزاب حتى تاريخه وأصبح عملها موثقاً، فيما تدرس اللجنة عدداً من الطلبات.

ومنذ شهر تشرين الأول ٢٠١٣، عملت سورية على التعاون مع جامعة الدول العربية على أمل حل الأزمة في سورية، ووقعت على بروتوكول المراقبين العرب وخلطة العمل العربية، واستقبلت سورية البعثة وفتحت لها كل الأبواب وقدمت لها كل التسهيلات الممكنة من أجل الاطلاع على واقع الأحداث في سورية، وقدمت اللجنة تقريرها بعد الشهر الأول من عملها

والذي أكد على وجود مسلحين ، يتجاوز عددهم المئات في حمص وحدها، يقومون بالاعتداء على المدنيين وقوى حفظ النظام. للأسف، لقد كان من الممكن أن يفتح هذا التقرير الباب لحل سياسي للأزمة، إلا أن الراغبين باستخدامه كذرية لضرب سورية، رفضوا التقرير وانتقلوا إلى تحركات هستيرية في المنابر الإقليمية والدولية داعين لتشديد العقوبات على الشعب السوري والتدخل العسكري الأجنبي فيه. وفي حين يعيّي هؤلاء عملهم لصالح الشعب السوري، إلا أن هذه العقوبات أثرت بشكل مباشر على كامل الشعب السوري، وأنهوا عمل البعثة كما ذكرنا سابقاً.

ورفعت هذه الجهات من تصعيدها ودعمها للعنف ضد السوريين منذ ذلك الحين بشكل غير مسبوق، بوحشية بعيدة عن أية شرعة لحقوق الإنسان أو غيرها: قتل، تمثيل بالجثث، تعذيب، واغتيال العلماء ورجال الدين والمتقين، بالإضافة للسرقة، وترويع، ونهب، وتدمير البنى التحتية، وتدمير أنابيب النفط لخلق أزمة المازوت: المادة التي يعتمد عليها السوريون في تدفئةهم . لقد كان السوريين يتطلعون ليوم الجمعة باعتباره يوم عبادة وترفيه. للأسف حوله المسلحون ليوم دماء وتفجيرات منهجية. لقد تعمد الإرهاب أن يضرب دمشق وحلب يوم الجمعة بأقصى قواه، فيما تابع سفكه لدماء السوريين في كل أيام

الأسبوع ، واستغلوا الجثث وصوروا عمليات القتل لبيع الدم السوري **وفي أفلام يرسلونها إلى فضائيات تعمل لصالح قتل الشعب السوري.** وما يثير السخط هو أن الدول التي ادعت الحرص على دماء السوريين أنكرت لمدة تسعة أشهر وجود مجموعات إرهابية مسلحة تقتل الأبرياء وقوات حفظ النظام، وبعد أن فضح تقرير البعثة العربية هذا الموقف عادت نفس هذه الدول للاعتراف بوجود المسلمين وقدمت لإجراءات المبررات السخيفة المعروفة.

لا يمكن لداعية حقوق الإنسان أو يفعلوا هذا ، ولا يمكن لمدافعين عن حقوق الإنسان أن يدعموا هذا الإرهاب. هذه أعمال إجرامية لا ينبغي أن نسمح لأحد أن يذر الرماد في العيون ويسميها "دعوة للحرية" ، إن هذه الأعمال تفرض على كل دولة حماية مواطنها وإعادة السلم والأمن لهم. ونتوقع من المجتمع الدولي أن **يُعطى سوريا** في هذه المسألة لا أن يؤجج هذه المجموعات ويقدم لها المال والسلاح والتغطية السياسية والعسكرية والإعلامية.

ورغم ذلك لم تتخل الدولة السورية عن مسؤوليتها في حماية شعبها، وستواصل الاستجابة لدعوات السكان في عدة مناطق لإنقاذهما من المجموعات المسلحة. وبالفعل تحركت القوى الأمنية لوقف نزيف الدم مستخدمة أعلى درجات ضبط النفس، والمهنية في التمييز بين المدنيين والمسلحين، حيث وجدت قوى حفظ النظام مخازن هائلة للأسلحة ومعامل للمتفجرات وأنفاق تهريب للسلاح وأجهزة اتصالات متقدمة غير متوفرة في سوريا **للاتصال بالخارج.** وستواصل هذه القوى عملها في حماية السكان من المجموعات المسلحة لحين عودة الأمن والاستقرار إلى سوريا، مع التزام تعهداتها في مجال قانون حقوق الإنسان الدولي، وقد سقط في المواجهات مع هذه المجموعات المسلحة ما يزيد عن الألفين من قوات حفظ الأمن وأرسلنا وثائق بأسمائهم إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقد قامت سوريا برفع معلومات إلى المفوضية السامية حول الخسائر التي أصابت سوريا من المدنيين وكذلك من قوات حفظ النظام، **وقد وُفق** معلومات عن ذلك في ملحقات هذا التقرير.

للأسف وضعت هذه العمليات الإرهابية العراقيل أمام قدرة سوريا على تنفيذ التوصيات التي ألزمت نفسها بها، دون أن تقلل من عزيمتها في تنفيذ هذه التوصيات **إنك منها لأهمية هذه التوصيات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سوريا** **وألا على المعايير الدولية.** وتأمل سوريا أن تشارك في عملية المراجعة الدورية الشاملة المرة القادمة وقد شُفيت من هذه الأزمة وخرجت دولة متتجدة في ظل سيادة القانون والديمقراطية وحماية حقوق

الإنسان، دون أن تنسى تاريخها العريق وقيم حقوق الإنسان التي تجذرت فيها
منذ الأزل: قيم الحرية والعدالة والاستقلال والسيادة والرفاه الإنساني.
